

عربيات
دولياتالجامعة العربية:
موسى يسلّم العربي

ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الحكومية، أمس، أن عمرو موسى سَلِمَ رسمياً، أمس، مواطنه المصري نبيل العربي



(الصورة) منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي شغله موسى ست سنوات بين 1991 و2001.

(أ ف ب)

شرف في جولة خليجية

يبدأ رئيس مجلس الوزراء المصري، عصام شرف، اليوم، جولة خليجية تشمل الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إن شرف سيجري خلال الجولة مباحثات مع المسؤولين في الدولتين تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، إلى جانب عرض آخر التطورات بمنطقة الخليج والساحة العربية عموماً. وهذه الجولة هي الثانية لشرف إلى منطقة الخليج، حيث قام بجولة سابقة شملت كلاً من السعودية والكويت وقطر.

(يو بي أي)

تعيين سعود بن نايف
مساعداً لوزير الداخلية

عينَ الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز (الصورة)، أمس، الأمير سعود بن نايف مستشاراً للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعداً لوزير الداخلية للشؤون العامة بمرتبة وزير، بحسب ما أفاد بيان صادر عن الديوان الملكي. والأمير سعود بن نايف هو الابن الأكبر للأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. ويشغل حالياً منصب سفير السعودية في مملكة إسبانيا، وكان يشغل منصب نائب أمير المنطقة الشرقية.

(يو بي أي)

إيران تطرد 25 قيادياً في
الجماعة الإسلامية المصرية

أعلن قيادي في الجماعة الإسلامية المصرية أن إيران أمرت أخيراً بطرد 25 من قياديي الجماعة الموجودين على أراضيها، وفي مقدمتهم محمد شوقي الإسلامبولي، شقيق خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس الأسبق أنور السادات. ونقلت صحيفة «المصري اليوم»، أمس، عن المتحدث الإعلامي باسم الجماعة الإسلامية طارق الزمر قوله إن «طهران طلبت من المجموعة مغادرة أراضيها».

(يو بي أي)

الهيئة معينون والمفروض أن تأتي قراراتهم بالتوافق»، على حد تعبير بن رمضان.

تبقى القضية الأساسية، وهي الاضطرابات الأمنية، وسط تلميح النقابي التونسي إلى احتمال أن «تكون جهات تابعة للسلطة السابقة مسؤولة عن غياب الأمن في البلاد»، مستغرباً أن تقوم أجهزة الأمن بتنفيذ اضطراب فيما هي الموكلة بحفظ الأمن وحماية التحركات والاضرابات التي تدعو إليها التنظيمات السياسية.

ولعل الضامن، برأي النقابي التونسي، هو «الشباب الذي قام باعتصامات، وهو قادر على حماية الثورة. أما الاتحاد، فهو الذي يبقى حاضراً للجميع، ولدينا ثقة بأن الشعب التونسي قادر على إنتاج طبقة سياسية مختلفة».

من يحكم تونس اليوم؟ سؤال يجيب عنه بن رمضان بالقول: «هناك حكومة واتحاد للشغل وهيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة. هناك سلطة تحكم بالتشاور». غير أنه لا يقلل من حجم التحديات التي تواجهها الثورة هذه الأيام، «فحزب التجمع الدستوري حكم خمسين سنة وله مصالح وامتدادات في كل الدولة والمنظمات، وليس من السهولة القضاء على هذه الامتدادات. والقوى المضادة تحاول أن تتصدى للفتن».

ويتابع أن «ثورة الكرامة» في تونس كانت عفوية من دون قيادة، لافتاً إلى أن تعيين الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة الحالية، «وإن لم يكن محل إجماع بسبب انتمائه للعهد السابق، له دور في طمأننة المجتمع الدولي ويعطي ضماناً للناس جميعاً».

ويبرز بن رمضان بقاء الرئيس الانتقالي، فؤاد المبرز، على رأس السلطة، مع أنه كان يُفترض به أن يتسلم لشهرين فقط بعد حصول الفراغ، بأن «الوضع طارئ والظروف قاهرة». ولا يتردد الرجل باختصار الوضع الحالي بأنه غير مثالي على أساس أنه يُستَرّ بالشكل التالي: التسوية القائمة الآن في تونس ريثما يأتي الشعب ببرلمان جديد، هي عبارة عن اتفاق نشأ بسبب الخوف من الانقلاب على الثورة، والخشية من تداعيات صراع بين بقايا النظام السابق وبين التشكيلات السياسية الجديدة.

حزب بن علي «التجمع
الدستوري» المنحل تفرم
إلى 12 حزبا أخذت تراخيص
باسماء جديدةيراهن التونسيون على
القانون الانتخابي النسبي
المقبل الذي لن يسمح
لأي حزب بأن يهيمن

الدستور من جديد، وانتخاب لجنة مستقلة للانتخابات.

وفي ما يتعلق بالخريطة السياسية لتونس ما بعد علي، برأي النقابي التونسي، لا تزال غير واضحة إذ «هناك 94 حزبا حصل على الترخيص من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أبرزهم حزب النهضة الإسلامي». ويحذر من أن حزب التجمع الدستوري (المحل) تفرّع إلى 12 حزبا أخذت تراخيص بأسماء جديدة، بالإضافة إلى القوميين والليبراليين واليساريين ويسار الوسط.

وهنا، يشير بن رمضان إلى أن كل المحاولات تسير نحو تحالفات لخلق توازن في الساحة السياسية، على وقع «مراهنة التونسيين على القانون الانتخابي المقبل الذي، لو صادقوا عليه، فلن يتمكن أي حزب أن يهيمن بسبب اعتماده النسبية».

ويخصص بن رمضان جزءاً من حديثه لقضية انسحاب «النهضة» من «مجلس تحقيق أهداف الثورة»، وهي التي كانت من أوائل من ساهم في تكوينها، «لكنها لم توافق على جدول أعمالها، موضحة أن من المفترض مناقشة أولويات المواضيع المطروحة خصوصاً موضوع تمويل الأحزاب» في القانون الجديد.

وما يضمن الاستقرار في الساحة التونسية ريثما تجري الانتخابات في الخريف المقبل، هو «العهد الجمهوري»، وهو بمثابة اتفاق تلزم به كل الأطراف لتأسيس وثيقة للتعايش، بما أن «أعضاء

منذ إحراق محمد البوعزيزي نفسه، كانت الاحتجاجات تخرج من مقر الاتحاد. لقد تبيننا كل الاحتجاجات، لكن عندما أطلق الأمن الرصاص وسقط ضحايا، صعدنا الموقف وقررنا تنفيذ إضراب عام في كل القطاعات. كان ذلك في 14 كانون الثاني الماضي، وسارت مسيرة للاتحاد نحو وزارة الداخلية تحت شعار «إرحل».

أما المرحلة التي تلت خلع الرئيس وحل حزبه «التجمع الدستوري»، فقد تميزت بمحاولة من الاتحاد لسد الفراغ، «قمنا خلالها باستدعاء كل الحركات السياسية والمنظمات ومكونات المجتمع المدني لمواكبة التطورات، لأن الاتحاد هو الذي كان يتصل بالسلطة القائمة». سقطت الحكومة الأولى بسبب وجود وزراء من حقبة بن علي، ومع إعلان الحكومة الثانية، «دعا الاتحاد المنظمات الوطنية ونقابة المحامين ورابطة حقوق الإنسان والعديد من منظمات المجتمع المدني، وتآلف مجلس حماية الثورة لإيجاد الوفاق الوطني والقيام بالرقابة على الحكومة»، حسبما يوضح بن رمضان. ويضيف النقابي التونسي: «كننا نخاف من الفراغ والتدخلات الخارجية وانقراض رموز النظام السابق على السلطة. لكن ما كان يطمئنا هو وقوف الجيش طيلة فترة الثورة مع الشعب».

ويتسدد بن رمضان على أن دور «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» هو الانتقال الديمقراطي بالبلاد، ويؤكد أن الشعب التونسي لن يتراجع عن قراره في محاسبة منظومة الاستبداد، وكشف الحقيقة وملاحقة الفاسدين الذين نهوا ثروات الشعب التونسي. وإذ يعترف بأن القضاء كمؤسسة يحتاج إلى إصلاح مثل غيره من المؤسسات، يشير إلى أن الحكومة لا تتدخل في المحاكمات، تاركة كل الملفات للقضاء، مع أن القضاة لا يعترفون بـ«المجلس الأعلى للقضاء»، ويطالبون بإيجاد حل لجعل انتخاب أعضائه بدلاً من التعيين السائد حالياً. ثمة ازدواجية في تمثيل القضاء، كما يوضح بن رمضان، بين «جمعية القضاة التونسيين» و«نقابة القضاة». لذلك، فالإضراب الذي يقوم به القضاة في هذه الأيام يهدف إلى تحسين وضع السلطة الثالثة، عبر إيجاد الآلية الضرورية لانتخاب مجلس تأسيسي يعيد كتابة

ويرى الأمين العام المساعد حالياً، أن عام 2002 كان تاريخ عودة الاتحاد إلى دوره الطبيعي واستقلالته، بعد قرار تأسيس القيادة الجماعية وإجراء الانتخابات في كل القطاعات.

وقد أدى الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً رئيساً في الإعداد لكل التحركات والتظاهرات المدافعة عن الحريات والقضايا القومية على الساحة التونسية. وكانت ساحة محمد علي الحامي (أول من أسس نقابة في تونس)، منطلقاً لتحركات الاتحاد من أجل معالجة مسائل البطالة والفساد والتفاوت الجهوي ووضع الإعلام والحريات. وعن التحركات الأخيرة التي أسقطت بن علي، يقول بن رمضان:

تقرير

تعديل حكومي واسع في الأردن: خطر المحاكمة يهدد البخيت

إلى تسوية مع المستثمر بعد اتفاق على منحه أراضي لغرض الاستثمار.

وقد أجرى البخيت يوم السبت تعديلاً على حكومته، قابلته المعارضة الإسلامية في المملكة باعتبار أنه «مستفز»، وسط إصرارها على استبدال رئيس الوزراء نفسه. وأصدر الملك الأردني عبد الله



معارضون أردنيون يوزعون البيض لرميه على البرلمان (خليل مزرعاوي - أ ف ب)

عامي 2005 و2007، اتفاقاً مع مستثمر أجنبي لبناء كازينو على شاطئ البحر الميت، قبل أن يلغى الاتفاق لاحقاً رغم وجود شرط جزائي كان سيكلف المملكة نحو مليار دينار (1.4 مليار دولار). وقد توصلت حكومة رئيس الوزراء نادر الذهبي، الذي خلف البخيت عام 2007،

لم ينجح رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت، في إخماد الأزمات الكثيرة المشتعلة في وجهه من خلال إجراء تعديل حكومي كبير شمل 11 حقيبة وزارية، أول من أمس، إذ قرّر البرلمان، أمس، طلب استفتاء المجلس العدلي لتفسير الدستور بإعادة التصويت على اتهام البخيت في قضية كازينو البحر الميت. وجاءت نتيجة التصويت بأغلبية 86 نائباً من أصل 101 حضوراً للجلسة. وكان 53 نائباً قد صوتوا الاثنين الماضي على تبرئة البخيت من قضية فساد الكازينو، في مقابل 50 نائباً وجهوا إليه الاتهام في القضية، ما أدى إلى حدوث أزمة برلمانية وسياسية تمثلت في إعلان أربعة من أعضاء مجلس النواب مقاطعة جلسات المجلس، واستقالة أربعة آخرين احتجاجاً على تبرئة رئيس الوزراء. وفي السياق، وجّه مجلس النواب الاتهام بأغلبية 83 نائباً إلى وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس في القضية نفسها.

وتعود جذور القضية إلى توقيع الحكومة السابقة، التي كان يرأسها البخيت بين